رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٤ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ١٧ / ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز الامن الفكري ومكافحة التطرف في العراق (دراسة تحليلية)

The Role of Governmental and Non-Governmental Institutions in Promoting Intellectual Security and Combating Extremism in Iraq

م.م. هاله سالم خلف محمد

Assistant lecturer Hala Salem Khalaf Mohammed

جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات

University of Kirkuk, College of Computer Science and Information Technology

hallasalem@uokirkuk.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز الأمن الفكري ومكافحة التطرف في العراق، في ظل التحديات الفكرية والاجتماعية التي تصاعدت بعد عام ٢٠٠٣. تنبع إشكالية البحث من التساؤل حول مدى فاعلية هذه المؤسسات في ترسيخ الفكر المعتدل ومواجهة الانحرافات الفكرية، وما إذا كانت جهودها تتسم بالتنسيق والتكامل أم يغلب عليها التشتت وضعف التنسيق. يسعى البحث إلى توضيح آليات العمل المؤسسي في هذا المجال، وتحليل التداخل بين السياسات الحكومية وبرامج المنظمات المدنية، وصولًا إلى تحديد سبل تحسين الأداء المشترك. تكمن أهمية الدراسة في كونها تسلّط الضوء على قضية محورية تمسّ الأمن الوطني العراقي، وتكشف عن الحاجة إلى شراكة فاعلة بين الدولة والمجتمع المدني في بناء الوعي الفكري. وتنطلق فرضية البحث من أن تعزيز التعاون بين المؤسسات الرسمية والأهلية يسهم في رفع كفاءة برامج الوقاية الفكرية وتقليل فرص انتشار التطرف. وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب التنسيق المؤسسي يعدّ من أبرز التحديات التي تواجه جهود مكافحة التطرف، وأن بناء استراتيجية وطنية موحدة للأمن الفكري، تشارك فيها مؤسسات الدولة والمنظمات المجتمعية بفاعلية، يمثل خطوة أساسية نحو ترسيخ الاستقرار الفكري والاجتماعي في العراق.

الكلمات المفتاحية: "الأمن الفكري"،"التطرف"،"المؤسسات الحكومية"،"منظمات المجتمع المدني"،"العراق"

Abstract

This study aims to analyze the role of governmental and non-governmental institutions in promoting intellectual security and combating extremism in Iraq amid the intellectual and social challenges that have intensified since 2003. The research problem arises from questioning the effectiveness of these institutions in fostering moderate thought and confronting ideological deviations, and whether their efforts are characterized by coordination and integration or by fragmentation and weak collaboration. The study seeks to clarify the institutional mechanisms operating in this field and to analyze the overlap between governmental policies and civil society programs, ultimately identifying ways to enhance joint performance.

The significance of this study lies in its focus on a critical issue that directly affects Iraq's national security, highlighting the need for an active partnership between the state and civil society in building intellectual awareness. The research is based on the hypothesis that strengthening cooperation between official and non-governmental institutions increases the efficiency of intellectual prevention programs and reduces the likelihood of extremist ideologies spreading. The study concludes that the lack of institutional coordination remains one of the main challenges facing efforts to counter extremism and that developing a unified national strategy for intellectual security—with effective participation from both state institutions and civil society organizations—represents a crucial step toward consolidating intellectual and social stability in Iraq.

Keywords: "Intellectual security", "Extremism", "Government institutions", "Civil society organizations", "Iraq."

المقدمة

في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم المعاصر، أصبحت قضايا الفكر والأمن الفكري من أبرز الركائز التي تقوم عليها استقرار المجتمعات وتماسكها. فالأمن الفكري لم يعد مجرد مفهوم نظري أو خطاب ثقافي، بل يمثل الإطار الذي تتشكل من خلاله هوية الأفراد واتجاهاتهم، ويعدّ الدعامة الأساسية التي يستند إليها البناء الاجتماعي والسياسي للدولة. ويكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة في العالم العربي، ولا سيّما في العراق، الذي عانى بعد عام ٢٠٠٣ من تحولات سياسية واجتماعية عميقة أفرزت بيئة خصبة لظهور الفكر المتطرف وتنامي خطابات العنف والإقصاء.

إنّ التحدي الأكبر الذي يواجه الدولة العراقية اليوم لا يتمثل في الأمن العسكري أو الاقتصادي فحسب، بل في الأمن الفكري الذي يحمي العقول من الانحراف نحو الأيديولوجيات المتشددة، ويضمن حرية الفكر في إطار من المسؤولية الوطنية. فالتطرف الفكري في جوهره ليس نتاجًا لعامل واحد، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية وتربوية، مما يجعل معالجته مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الحكومية التي تضع السياسات العامة، والمؤسسات غير الحكومية التي تمارس دورًا توعويًا وتثقيفيًا يلامس المجتمع مباشرة.

لقد شهد العراق خلال العقدين الأخيرين تحديات فكرية خطيرة تمثلت في انتشار الفكر المتطرف ومحاولاته المتكررة لاختراق البنية الاجتماعية، وهو ما أبرز الحاجة الماسة إلى تبني استراتيجيات وطنية متكاملة تعزز الأمن الفكري وتدعم قيم المواطنة والتسامح. وفي هذا الإطار، يتجلى دور المؤسسات الحكومية في وضع الخطط والسياسات التعليمية والإعلامية والدينية التي تحصّن المجتمع، إلى جانب دور منظمات المجتمع المدني التي تسهم في نشر ثقافة الحوار والاعتدال ومكافحة الفكر المنغلق.

وعليه، فإن دراسة دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز الأمن الفكري ومكافحة التطرف في العراق تأتي لتسلّط الضوء على أحد أهم متغيرات الأمن الوطني المعاصر، من خلال تحليل العلاقة التكاملية بين الجهود الرسمية والأهلية، وبيان مدى فاعليتها في بناء مجتمع آمن فكريًا، قادر على مواجهة التطرف وتعزيز الوحدة الوطنية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهمٍ أعمق لآليات عمل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفكر المتطرف، والكشف عن الأبعاد الفكرية والاجتماعية والسياسية لهذه الظاهرة، وما تتركه من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على استقرار المجتمع العراقي وتماسكه.

إشكالية البحث: في ظل الاضطرابات التي تشهدها بعض الدول العربية، وبشكل خاص العراق، يتزايد انتشار الفكر المتطرف الذي يهدد بنزع استقرار المجتمعات ويُضعف الروابط الاجتماعية الوطنية، تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

" كيف تسهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العراق في تعزيز الأمن الفكري ومواجهة مظاهر التطرف، وما مدى فاعلية سياساتها وبرامجها في تحقيق هذا الهدف" ؟ويندرج تحت هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

١. ما هو الامن الفكري وابعاده والتطرف الفكري و أسبابه؟
٢. ما طبيعة العلاقة بين أجهزة الدولة والمنظمات المدنية في مجال مكافحة التطرف؟
٣. ما أبرز التحديات التي تواجه جهود ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع العراقي؟
٤. كيف يمكن تطوير الشراكة بين المؤسسات لتحقيق نتائج أكثر استدامة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من الفرضية الآتية: " كلما ازداد التنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في العراق، زادت فعالية الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الفكري والحدّ من مظاهر التطرف والعنف" .

منهجية البحث :اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي تم توظيفه لتتبع وفهم تطور ظاهرة التطرف الفكري في العراق ، كما تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل السياسات والبرامج الحكومية والمدنية ذات العلاقة بالأمن الفكري، إلى جانب الاستعانة بالبيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن وزارات الدولة والمنظمات المجتمعية.

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

في هذا المبحث، يتم تناول الإطارين النظري والمفاهيمي اللذين يشكلان الأساس لفهم دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز الأمن الفكري ومكافحة التطرف في العراق. إذ يسهم توضيح المفاهيم المركزية والإطار النظري في بناء قاعدة تحليلية متينة لدراسة الظاهرة ضمن سياقها السياسي والاجتماعي.

المطلب الاول:مفهوم الأمن الفكري

يمثل الأمن الفكري إحدى الركائز الجوهرية للحفاظ على استقرار المجتمعات وتماسكها، إذ يسهم في حماية الهوية الثقافية والفكرية، وتكمن أهميته في تعزيز الوعي المجتمعي ومواجهة الأفكار المتطرفة التي تهدد منظومة القيم الوطنية، ومن خلاله يصبح الفرد أكثر قدرة على التمييز بين الفكر البنّاء والفكر الهدام، بما يرسخ بيئة آمنة ومستقرة.

اولاً: تعريف الامن الفكري وابعاده

للأمن معنيان أحدهما لغوي والآخر اصطلاحي والاختلاف بينهما دلالي ، فبينما يدل المعنى اللغوي على شعور إنساني معين ، يدل المعنى الاصطلاحي على الجهاز أو النظام الذي يضم عددا من الأفراد يعهد إليهم بالعمل ، لإيجاد هذا الشعور – أي الشعور بالأمن وبقائه واستمرارهِ(١).

الأمن في اللغة " الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمنت فأنا أمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان. والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة (٢).

الأمن في الاصطلاح: يشير الأمن بكونه حالة من الاطمئنان والسكينة وانعدام الشعور بالخوف إزاء المخاطر المحتملة التي قد تهدد الأفراد أو المجتمع أو الدولة. ويُنظر إليه باعتباره من الحاجات الإنسانية الأساسية والضرورية، إذ يهدف إلى حماية الحقوق والمصالح وضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي(٣).

يُعَدُّ الأمن الفكري مفهومًا ديناميكيًا يتباين في مضمونه وتجلياته وفقًا للخصائص الفكرية والمرجعيات الأيديولوجية لكل مجتمع، حيث يتشكل ضمن منظومة من الرؤى والتوجهات الفكرية المتعددة التي تعكس الخلفيات المعرفية

للباحثين والمفكرين، وقد أسهم هذا التباين المفاهيمي في تداخل الأمن الفكري مع منظومات أمنية أخرى ذات طبيعة معقدة، لا سيما في مجالات الدراسات الإنسانية، الأمنية، والعسكرية، حيث يُوظَّف كإطار تحليلي لدراسة الأمن الثقافي والمعرفي للأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى استكشاف الآليات التي تمكِّن من تحقيقه وتعزيزه لمواجهة التهديدات الفكرية المتنوعة، إذ تشير "الموسوعة السياسية المعاصرة" الى ارتباط لفظي الامن والخوف معاً لدى الانسان وأن الخوف يعني فقدان الأمن مما يجعل فقدانه حافزاً للإنسان للبحث عنه من خلال الحصول على وسائل متعددة لتحقيق الأمن على حياتهِ وحريتهِ ومعتقداتهِ على كافة المستويات سواء الشخصية او السياسية او الاقتصادية(٤).

ويعرف بنيامين مايلر الامن بأنه "التحرر من التهديد والخوف والمخاطر" موضحاً ان الامن يتحقق من خلال مفهومين الأول عندما لا تتعرض القيم المكتسبة للفرد او الجماعة للأخطار، والثاني اذا حدث خطر لهذه القيم فالفرد سيكون آمناً في حال توفر القدرة على الدفاع ضد مصادر الخطر بقدرات مناسبة(٥).

ويعرف قاموس وبستر مفهوم الامن بطريقتين أولهما هو "حالة من الشعور بالأمن والتحرر من الخوف والقلق والخطر والشك، وما الى ذلك، أو حالة من الشعور بالسلامة او اليقين"، والآخر هو "الحماية ضد أي هجوم او الدفاع او التدخل والتجسس...الخ (٦)"

مفهوم الفكر لغة: "فكر في الامر اي اعمل العقل فيه وتأمله، او ما يخطر بقلب الأنسان من معاني ما يشعر به أو يريده، ويقال عظمة الانسان في فكره(٧)"

مفهوم الفكر اصطلاحاً: " هو صيغة العقل الإنساني ومسرح نشاطه ٦ الذهني ، وعطاؤه الفكري فيما يعرض له من قضايا الوجود والحياة "وهو اسم لعملية ترد القوى العاقلة المفكرة في الإنسان – سواء كان قلبا أو روحا أو ذهنا بالنظر لطلب المعاني المجهولة من الأمور المعلومة ، أو الوصول إلى الأحكام أو والتدبر النسب بين الأشياء(٨).

ويُعرَّف الأمن الفكري بأنه "حالة من الاستقرار الفكري التي يكون فيها الأفراد محصّنين ضد التيارات الفكرية المنحرفة والمتطرفة، بحيث يتمكنون من التفكير النقدي والتمييز بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة(٩)"، كما يعرفه بعض الباحثين بأنه "قدرة المجتمع على حماية هويته الثقافية والدينية من الاختراقات الفكرية الهدامة، مع تعزيز قيم التسامح والانفتاح على الآخر دون التفريط بالثوابت(١٠)"، يُعرّفه بعض الباحثين بوصفه حالة من التوازن المعرفي والاستقرار الذهني التي تمنح الأفراد والمجتمعات إحساسًا بالطمأنينة الفكرية، مما يعزز الشعور بالأمان ويحدّ من تصاعد المخاوف المرتبطة بالتهديدات الفكرية التي قد تمسّ الثوابت القيمية والهويات الثقافية(١١).

ويركز الباحثون في تعريفهم للأمن الفكري على ثلاثة اتجاهات أساسية هي(١٢):

١. الاتجاه السياسي: الذي يرى أن حرية الممارسة السياسية وتوافر الديمقراطية يساعد في إطلاق الفكر المبدع والبناء من خلال توفير حرية الرأي والتعبير.

٢. الاتجاه الديني والحضاري: الذي يرى أن مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم رهين بتكريس ثقافة الحوار بين كل الحضارات والأديان والتسامح بين الشعوب كافة.

٣. الاتجاه التنموي: الذي يرى أنه كلما توفرت أسباب التنمية الشاملة لكافة فئات المجتمع تعززت أسس الأمن الفكري.

ويرى الباحث بأن "الامن الفكري" هو حالة من الاستقرار المعرفي والسلوكي تنشأ عن توازن ديناميكي بين التنوع الفكري والتماسك الاجتماعي، تضمن للمجتمع القدرة على التكيف مع التحولات الثقافية المعاصرة دون اللجوء الى الاقصاء او القمع الفكري.

ثانياً: أهمية الامن الفكري

تبرز أهمية الأمن الفكري بمكانته الأساسية في تحقيق استقرار المجتمعات، إذ يُعد حماية العقل البشري الركيزة الأساسية التي يستند إليها تأمين باقي مجالات الأمن. فحين تُؤمن البيئة الفكرية ويتلقى الفرد الحماية اللازمة، ينتج عنها حفظ النظام العام وتهيئة مناخ يسوده الاطمئنان والاستقرار في الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويهدف الأمن الفكري إلى حماية الفكر من الانحراف والتفسيرات المغلوطة لقضايا الدين والسياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الوقاية من التدمير المادي والمعنوي في مواجهة الأفكار والمعتقدات الخاطئة.

ولاقى موضوع الأمن الفكري اهتمامًا واسعًا نظرًا لدوره الحيوي في تحصين الأمة وأفرادها من آفات الإرهاب الفكري التي تهدد استقرار المجتمعات. إذ يشكل تحقيق الأمن الفكري آلية فعّالة لمكافحة الإرهاب؛ من خلال الحفاظ على الحقوق والحريات العامة والفكرية، واحترام تنوع الآراء ومنع أي محاولات للانتهاك من قبل الجهات الحاكمة أو التنظيمات المتطرفة. وبالتالي يصبح خلق بيئة فكريّة آمنة شرطًا أساسيًا لاستقرار الأمة وسلامتها [١٣].

ويُعتبر الأمن الفكري أيضًا أحد الأعمدة الأساسية للأمن الشامل، فهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالهوية الدينية والثقافية للأمة، مما يجعله أساسًا لسموها ورقيها. فالحفاظ على سلامة العقيدة واستقامة السلوك وإثبات الولاء للوطن يسهم في تمكين الأفراد من العيش في مجتمع يحترم أصالتهم وتراثهم الفكري والثقافي[١٤]،ولهذا، اعتبرت الشريعة الإسلامية الأمن الفكري من الضروريات التي يجب صيانتها والحفاظ عليها' كما أن تحقيق الأمن الفكري يُعد مدخلاً للنمو الحضاري والتطور الثقافي؛ إذ يؤدي غيابه إلى خلل يؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي والجنائي للمجتمع. فهو يقي المجتمع من الأفكار المضللة التي قد تقود إلى أعمال عنف وسفك دماء، إذ إن الانحرافات الفكرية غالبًا ما تكون العامل المسبب وراء هذه الأفعال. وبالتالي، فإن حماية كل عقل وكل بيت من التدخلات الفكرية تُعتبر مسؤولية فردية وجماعية في آن واحد، وعليه، يرتبط الأمن الفكري بحماية أهم المكتسبات الدينية والعقائدية للأمة، مما يجعله ضرورة استراتيجية تميز الأمة وتضمن استقرارها. إذ إن اختلال الأمن الفكري يؤدي إلى اضطراب في كافة نواحي الحياة، ويجب أن يكون التصدي لمثل هذه المخاطر من الأولويات التي تضمن سلامة الهوية الثقافية والدينية والفكرية للأمة[١٥]".

يتكوّن الأمن الفكري من عدة أبعاد مترابطة، تهدف جميعها إلى تعزيز الاستقرار الفكري وحماية الأفراد من التيارات المنحرفة، يمكن تقسيم هذه الأبعاد كالتالي:

١. البعد الديني: يتمثل البعد الديني في ترسيخ الفهم الصحيح للنصوص الدينية وتعاليمها، مما يحصّن الأفراد ضد التفسيرات المتطرفة، يشدد الباحثون على أهمية التعليم الديني المعتدل في تعزيز الأمن الفكري، حيث يُبرز دور المؤسسات الدينية في نشر قيم التسامح والاعتدال. كما يُسهم فهم مقاصد الشريعة في الوقاية من الانحرافات الفكرية، وتشير الدراسات إلى أن التربية الدينية السليمة تعدّ أداةً فعالة لمواجهة الانحرافات الفكرية التي تؤدي إلى التطرف، ووفقًا لما ذكره العتيبي، فإن "الوسطية الدينية هي حجر الأساس في بناء وعي فكري سليم يحمي الأفراد من تبني الأفكار الهدامة(١٦)"

٢. البعد الثقافي والمعرفي: يتعلق هذا البعد بتعزيز التفكير النقدي والوعي الثقافي لدى الأفراد، مما يمكنهم من التمييز بين الأفكار البناءة والهدامة. تشير الدراسات إلى أن تطوير المناهج التعليمية لتشمل مهارات التفكير النقدي يُعزز مناعة الأفراد ضد التأثيرات الفكرية السلبية. كما يُبرز الباحثون أهمية الانفتاح على الثقافات الأخرى مع الحفاظ على الهوية الوطنية، مما يُسهم في بناء مجتمع متوازن فكريًا، ويؤكد الغامدي في دراسته أن "التعليم يمثل الحصن الأول في مواجهة الغزو الفكري، حيث أن المناهج التعليمية المتطورة تسهم في ترسيخ الفكر النقدي لدى الطلاب(١٧)"

٣. البعد الاجتماعي: يركز هذا البعد على دور الأسرة، المؤسسات التعليمية، والمجتمع المدني في تشكيل الفكر العام وتعزيز الأمن الفكري، تُظهر الأبحاث أن الحوار الأسري المفتوح وتعزيز قيم التسامح داخل المجتمع يُقلل من احتمالية تبني الأفراد للأفكار المتطرفة، كما يُبرز دور المؤسسات التعليمية في تقديم برامج توعوية تُعزز من الوعي الفكري لدى الطلاب ويشير الخطيب إلى أن "الأسرة هي الركيزة الأساسية في تعزيز الأمن الفكري للأبناء، حيث تلعب دورًا مهمًا في توجيههم نحو التفكير المتوازن(١٨)"

٤. البعد الإعلامي والرقمي: تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في نقل الأفكار والثقافات بين الشعوب بفضل التطور التكنولوجي الذي جعل العالم أشبه بقرية صغيرة. وقد أسهمت هذه الوسائل في زيادة المعرفة وتوسيع مدارك الأفراد عبر عرض القيم والسلوكيات التي يتبناها الناس بالتقليد والمحاكاة. كما أصبحت أداة فعّالة للترويج لثقافة المجتمعات محلياً ودولياً، مما جعلها توصف بـ "السلطة الرابعة"، ورغم المنافع الكبيرة للإعلام في تعزيز الحصانة الفكرية ودفع التنمية، إلا أن له آثاراً سلبية مدمرة، خصوصاً على التنشئة الاجتماعية والسياسية. وبذلك يعد الإعلام سلاحاً ذا حدين، يجمع بين البناء والتأثير السلبي على البنى الفكرية والحضارية(١٩) ، لذا، يُوصي الباحثون بوضع سياسات إعلامية تُعزز من نشر المحتوى الهادف وتُكافح الأخبار المضللة، بالإضافة إلى تعزيز الوعي الرقمي لدى الأفراد، ويؤكد الشريف أن "الرقابة الإعلامية الواعية والمهنية الصحفية المسؤولة تلعب دورًا هامًا في الحد من انتشار الفكر المتطرف(٢٠)".

مما لا شك فيه ان الامن الفكري حاجة ضرورية لا تستقيم الحياة بدون توفره وذلك لعدة أسباب منها(٢١):

١. يُعَدّ الأمن الفكري مكوّنًا محوريًا ضمن منظومة الأمن الشاملة؛ إذ لا يمكن للمجتمع أن ينعم بالاستقرار والاستمرار ما لم تتوافر له الأسس الفكرية السليمة، ويُنظر إلى الأمن بوصفه نعمة كبرى لا تستقيم الحياة من دونها.

٢. يتناقض الأمن الفكري جذريًا مع ظاهرة الإرهاب الفكري، التي تُعَدّ بدورها إحدى صور الإرهاب الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بتحريمها والتحذير من مغبّتها.

٣. يؤدي الأمن الفكري دورًا حاسمًا في حماية العقل والفكر والبعد النفسي من أي تهديد قد يمسّ الاعتدال الفكري، ويمهّد السبيل للنمو والازدهار وتحقيق الاستقرار على المستويين الفردي والمجتمعي.

٤. يمثّل الأمن الفكري ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المستقرة، إذ يتأثّر تأثّرًا بالغًا بمصادر التلقّي والبحث العلمي التي تسهم في صياغة القيم والمعارف والعلوم، وتوجيهها نحو تعزيز التماسك الاجتماعي.

٥. نظرًا لاختلاف الثقافات وتنوّعها بين المجتمعات، يصبح من الضروري مراعاة الفروق الثقافية عند بناء المنظومات الفكرية، بما يضمن انسجامها مع قيم المجتمع وتكريسها لمبادئ الأمن الفكري.

٦. في ضوء ما سبق وجب تحديد ضوابط الأمن الفكري التالية[٢٢]:

٧. ان يكون منبثقاً من ديننا الحنيف ومعتقداتنا الصحيحة الراسخة ويحقق الوسطية والإعتدال

٨. أن يتلقى من المصادر الصحيحة ويتولى ذلك العلماء والمفكرون والمثقفون، مما يحقق للأمة وحدتها.

٩. ان يحافظ على المرجعية الفكرية للأمة ومكونات أصالتها وقيمها.

١٠. أن ينجح في تحديد هوية الأمة وتحقيق ذاتيتها وإبراز شخصيتها.

١١. أن يكون طريقاً لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل بعيداً عن الازدواجية والفوضى الفكرية والاجتماعية.

ان المجتمع بكافة أطيافه ومؤسساته شريك في سبل تعزيز الأمن الفكري، والعلاقة بين التنشئة والأمن الفكري علاقة طردية، فكلما كانت مرتبطتا بخصوصيات المجتمع ومعتقداته، وعلى درجة عالية من التخطيط والإتقان في التنفيذ، كان أقدر لها على مواجهة التدخلات الفكرية[٢٣]"

وبناءً على ذلك، يُعَدُّ الأمن الفكري عنصرًا جوهريًا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، إذ يشكّل أساسًا لاستدامة الإنتاج المعرفي والاقتصادي، ويوفّر بيئة حاضنة للإبداع والنمو الفكري، وعليه، فإن تحقيق الأمن الفكري لا يقتصر على التصدي للمخاطر الفكرية فحسب، بل يستدعي بناء منظومة متكاملة تمكّن الأفراد والمجتمع من تعزيز قدراتهم على التحصين الذاتي ضد التحديات الفكرية، ضمن إطار يحقق التوازن بين صون حرية الفكر وحماية الهوية الثقافية.

المطلب الثاني: مفهوم التطرف الفكري واسبابه

يُعدّ التطرف الفكري من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة، إذ يقوم على تبنّي أفكار متشددة ترفض التعددية وتدفع نحو العنف، وترتبط أسبابه بجملة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب ضعف الوعي الديني والفكري، وهو بذلك يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن والسلم المجتمعيين.

اولاً: مفهوم التطرف الفكري

التطرف لغة هو مجاوزة حد الاعتدال وعدم التوسط في أمور أو هو الوقوف في الطرف ويعرف التطرف اصطلاحا على أنه الشدة او الإفراط في الشيء أو في موقف محدد أو قضية معينة وهو أقصى اتجاه أو نهاية وطرق أو الحد الأقصى، ويقصد به الغلو وهو مجاوزة الحد أو القدر[٢٤]".

والتطرف حسب الاصطلاح كما يراه البعض بأنه مجاوزة حد الاعتدال فيما يراه آخر وتفكير مغلق لا يقبل الرأي الآخر ويرفض التسامح مع المعتقدات والآراء المخالفة له والعدل يعني الوسطية، لذا ينبغي على الفرد أن يكون كذلك في علمه وعمله وفي فكره ومعتقده وفي سلوكه. وإذا كان الأمر كذلك فالفضيلة هي الوسط والرذيلة هي تجاوزها إلى طرفي اليمين أو الشمال أو بالإفراط أو التفريط ينبني على ذلك أن ما يقابل كل فضيلة في حالة تجاوزها رذيلتان، إن الاعتدال في الوسط، وبالعدل ترد الأطراف إلى الوسط. أي أن العدالة هي الضابط بين الإفراط والتفريط من جهة وبين الوسط من جهة أخرى سواء كان الوسط حقيقياً أو ما هو أقرب إلى الحقيقي، هذه الحقيقة لا تقتصر على جانب من جوانب الإنسان فكما أن لها دور في الأخلاق لها نفس الدور في الأفعال والأحكام والسياسة والمعاملات وفي علاقات الأفراد سواء مع الخالق أو مع المخلوق. الحقيقة الثانية أن كمال الفرد لا يكون في تطرفه ذات اليمين أو ذات الشمال إنما في اتخاذ الوسطية لأن العدل والفضيلة لا يكون إلا في الوسط[٢٥]".

ان التطرف هو تبني أفكار او سلوكيات متشددة تتعارض مع القيم والمعايير المقبولة عموماً في المجتمع، وغالباً ما تكون هذه الأفكار او السلوكيات بعيدة عن الاعتدال والوسطية، ويمكن ان يظهر في عدة مجالات مثل الدين، السياسة، الاجتماع، الثقافة...الخ[٢٦].

لم يعد التطرف ظاهرة محلية تتعلق بمجتمع محدد بل صار بفضل العولمة ظاهرة عالمية عابرة للمجتمعات حتى المتقدمة والغربية منها، وصارت تهدد السلم المجتمعي والأمن القومي للعديد من الدول، خاصة في الشرق الأوسط حيث يتم استعمال الدين كذريعة لتكفير الآخر، وبالتالي أغلب المختصين يجعلون التطرف أم أسباب الإرهاب بالشرق الأوسط[٢٧]، وبالتالي أن التطرف يعادي الطبيعة البشرية القائمة على التنوع والاختلاف لأنه صفة لصيقة بالإنسان فينبغي احترامها والتعامل معها[٢٨].

ثانياً: عوامل التطرف الفكري

يمكن تفسير انخراط بعض الشباب في الفكر المتطرف من خلال مجموعة من العوامل المتداخلة التي تتباين في شدتها وتأثيرها من فرد إلى آخر. ومن أبرز هذه العوامل ما يلي[٢٩]:

١. **العوامل الاقتصادية:** تمثل الأوضاع الاقتصادية الهشّة أحد أبرز المحركات نحو التطرف، حيث قد تدفع البطالة، وتراجع الفرص الاقتصادية، وعدم القدرة على تحقيق الطموحات الفردية، بعض الشباب إلى تبنّي الأفكار المتطرفة باعتبارها أداة للتغيير أو وسيلة للانتقام من الظروف القاسية التي يعيشونها.

٢. **العوامل الثقافية والمجتمعية:** يسهم السياق الثقافي والمجتمعي في تشكيل التوجهات الفكرية لدى الشباب. فالتجارب المرتبطة بالتمييز والعنصرية والتفرقة الاجتماعية قد تخلق بيئة خصبة لتبنّي الأفكار المتطرفة التي تُقدَّم أحيانًا كإطار بديل للهوية والانتماء، مما يعزز الشعور بالتمايز أو التضامن مع جماعات محددة.

٣. **العوامل السياسية:** تلعب الأزمات السياسية والصراعات الداخلية والخارجية دورًا جوهريًا في تغذية الفكر المتطرف. فغياب الاستقرار السياسي وتنامي الإقصاء السياسي يولدان مشاعر الإحباط والاحتقان لدى الشباب، مما قد يدفع بعضهم إلى اعتبار التطرف وسيلة للتعبير عن رفضهم أو أداة لتحقيق مطالبهم[٣٠].

٤. **العوامل الاجتماعية والعلاقات الشخصية:** يمكن للعلاقات الأسرية والاجتماعية أن تشكل بيئة داعمة لانتشار الفكر المتطرف، حيث يتأثر الشباب بآراء ومواقف الأفراد المقربين منهم، ويستمدون منهم الشرعية الفكرية أو الدافع السلوكي للانخراط في أنماط متطرفة.

٥. **وسائل الإعلام والتكنولوجيا:** أصبحت وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي أدوات فعالة في نشر الأفكار المتطرفة، سواء عبر المحتوى العنيف أو من خلال الخطابات التحريضية. وتؤدي سهولة الوصول إلى هذا النوع من المحتوى إلى رفع مستوى التأثر لدى الشباب ودفع بعضهم إلى تبني توجهات متشددة.

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه العوامل لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتفاعل بشكل معقد ومتداخل، بحيث تختلف نتائجها باختلاف السياقات الفردية والاجتماعية والسياسية.

يتخذ التطرف مظاهر متعددة، يمكن تصنيفها على النحو الآتي[٣١]:-

١. التطرف الفكري: الانحراف عن القواعد الفكرية والثقافية المتعارف عليها داخل المجتمع في تفسير أو معالجة القضايا الحياتية.

٢. التطرف المظهري: لفت الانتباه عبر السلوكيات أو المظاهر الخارجة عن المألوف المجتمعي، مثل المبالغة في اللباس أو أساليب التعبير.

٣. التطرف الديني: تجاوز الاعتدال في الفهم والممارسة الدينية سواء عبر التشدد المفرط أو التفريط المفرط.

٤. التطرف السياسي: تبنّي مواقف سياسية متصلبة ترفض الحوار أو الاعتراف بوجهات نظر مغايرة، مع السعي لفرض الموقف بأي وسيلة ممكنة.

٥. التطرف الأخلاقي: الخروج عن التوازن الأخلاقي من خلال الإفراط في الالتزام بسلوكيات معينة أو التفريط التام فيها.

٦. التطرف الاجتماعي: الانغماس في سلوكيات أو أفكار متعصبة تتجاوز الحدود المقبولة اجتماعيًا، وتعكس مغالاة في التعبير أو التصرف.

يتجسد التطرف الفكري في أنماط متعددة، بعضها قد يبدو خفيًّا، إلا أن الأحداث والوقائع تكشفه بوضوح. ويمكن إبراز أبرز سماته على النحو الآتي[٣٢]:

١. القدرة على التضليل والخداع: يمتلك الفرد المتطرف قدرة عالية على إقناع الآخرين بأفكار منحرفة وهدامة، بما يجعله قادراً على كسب تأييدهم والدفاع عن تلك الأفكار.

٢. تشويه الحقائق: يتميز المتطرف بقدرته على قلب الحقائق وتزييفها عبر استخدام براهين وأدلة ظاهرية تتناقض مع الواقع الموضوعي.

٣. التبرير الأيديولوجي: يقوم المتطرف بتسويغ أفعاله عبر تبني تفسيرات دينية أو عقائدية متشددة، مثل اعتبار قتل غير المسلمين وسيلة مشروعة لحماية المجتمعات الإسلامية.

٤. النزوع إلى الخلاف والصراع: بخلاف الفكر السليم القائم على التعددية والحوار، يتسم الفكر المتطرف بالانغلاق ورفض الرأي الآخر، مع الميل إلى التشكيك في الطروحات المختلفة.

٥. التناقض بين الفكر والسلوك: يظهر ذلك في تبني شعارات الانتماء الوطني أو الدفاع عن القيم، في الوقت الذي تُمارس فيه أفعال عنيفة كالإرهاب وتفجير المباني وقتل الأبرياء.

٦. عقلية البعد الواحد: تتجلى في رفض التنوع ومقاومة التجديد، والتمسك بمسارات فكرية جامدة تعزل الفرد عن المجتمع، مما يجعل المتطرف أقل مرونة وأبعد عن قيم التسامح وقبول الآخر.

٧. النزعة إلى العداء والانتقام: يقوم الفكر المتطرف على إقصاء كل معتقد مغاير، والسعي إلى فرض التوجهات بالقوة دون اعتبار لحرية الطرف الآخر أو قناعته

وعليه يمكن القول، بأن التطرف الفكري يمثل مزيجًا تراكميًا من العوامل النفسية والذاتية للفرد، والعوامل البنيوية المرتبطة بالهشاشة السياسية والاجتماعية، وإن إدراك هذا التشابك يُعد أساسًا لصياغة سياسات وقائية ومعالجات أكثر واقعية وفعالية.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز الامن الفكري في العراق

يشكل تعزيز الأمن الفكري في العراق مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لما له من دور حاسم في حماية المجتمع من التطرف، فالمؤسسات الحكومية تسهم من خلال السياسات التعليمية والأمنية والإعلامية، فيما تدعم المؤسسات غير الحكومية الجهود عبر المبادرات التوعوية والثقافية، ويحقق هذا التكامل بيئة فكرية أكثر استقرارًا وانسجامًا مع متطلبات الأمن الوطني.

المطلب الأول: دور المؤسسات الحكومية

تلعب المؤسسات الحكومية دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الفكري من خلال تبني استراتيجيات متكاملة تهدف إلى مكافحة الفكر المتطرف وتعزيز الوعي المجتمعي بالقيم الوطنية والتعايش السلمي، يتناول هذا المطلب تحليل دور المؤسسات الحكومية في العراق في تعزيز الأمن الفكري، مع تسليط الضوء على سياساتها وآلياتها في مواجهة التحديات الفكرية التي تهدد استقرار المجتمع وتماسكه.

اولاً: المؤسسات الأمنية

تلعب المؤسسات الأمنية في العراق، وعلى رأسها جهاز مكافحة الإرهاب، دورًا محوريًا في التصدي للتطرف العنيف وتعزيز الأمن الفكري، فقد أثبت جهاز مكافحة الإرهاب فعالية كبيرة في تعقب الخلايا الإرهابية واحتوائها بفضل تدريبه المتقدم وتعاونه الدولي، مما ساهم في تقويض الكثير من البؤر الفكرية المتطرفة داخل المدن العراقية[٣٣]، إلا أن هذا النجاح لا يخلو من التحديات، حيث تشير تقارير أمنية إلى أن الجهاز ما يزال يعتمد جزئيًا على الدعم التقني والاستخباري الخارجي، الأمر الذي يهدد استدامة استقلاليته العملياتية[٣٤].

وفي إطار المواجهة الفكرية للتطرف، أطلقت المؤسسات الأمنية برامج مشتركة مع وزارات الدولة تهدف إلى إعادة تأهيل المتطرفين فكريًا عبر جلسات حوار وتثقيف داخل مراكز الاحتجاز، في محاولة لمعالجة الجذور النفسية والعقائدية للتطرف[٣٥].

تشير تقييمات دولية إلى أن هذه البرامج تسهم في تقليل معدلات العنف العائد وتدعم اندماج المستهدفين مجددًا في المجتمع. ومع ذلك، فإن محدودية الكوادر المتخصصة في الشأن الديني والنفسي تعيق فعالية هذه البرامج على المدى الطويل[٣٦].

كذلك، تُعد الشراكات الدولية عاملاً حاسمًا في بناء قدرات المؤسسات الأمنية. فبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، تلقّى ضباط عراقيون تدريبات حول دمج حقوق الإنسان ضمن التحقيقات الأمنية، ما يعزز مصداقية الأجهزة ويحدّ من استغلال الانتهاكات في تغذية الدعاية المتطرفة[٣٧]، لكن الإشكالية تبقى في قدرة هذه المؤسسات على مأسسة هذه البرامج داخل هياكلها الداخلية بشكل دائم لا يرتبط فقط بالمساعدات الخارجية[٣٨].

من جهة أخرى، تلعب الاستخبارات العراقية دورًا رئيسًا في إحباط العمليات المتطرفة عبر آليات الرصد الاستباقي، حيث تمكّنت من تفكيك العديد من الخلايا في بغداد والأنبار وديالى، إلا أن ضعف التنسيق أحيانًا بين الأجهزة المتعددة يؤثر سلبًا على سرعة تبادل المعلومات[٣٩].

كما بدأت بعض الأجهزة الأمنية، مثل وزارة الداخلية، بالانفتاح على المجتمع المحلي عبر تنظيم لقاءات توعوية في الجامعات والمدارس، لنشر الوعي الأمني والفكري لدى الشباب. وتظهر دراسات ميدانية أجريت في العراق أن إشراك المجتمع المحلي يساهم في خفض حالات الاستقطاب الفكري لدى الفئات المهمّشة[٤٠]، لكن فعالية هذه المبادرات تظل محدودة بسبب غياب آليات تقييم أثر البرامج على المدى المتوسط والبعيد[٤١].

ثانياً: المؤسسات التعليمية

تمارس المؤسسات التعليمية دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الفكري في العراق، من خلال تقديم التعليم القائم على التفكير النقدي والتحليل العميق، إذ تساهم هذه المؤسسات في بناء وعي فكري قوي لدى الأفراد، مما يساهم في الحد من الفكر المتطرف. ففي العراق، يعد التعليم أداة حيوية لمكافحة التطرف، حيث يمكن للمؤسسات التعليمية أن تكون حائط صد ضد انتشار الأفكار المتطرفة من خلال برامج تعليمية تشمل المناهج الوطنية التي تدعم التسامح وقيم المواطنة، وتُعد الجامعات من المؤسسات المحورية في ترسيخ الأمن الفكري، إذ يتجلى دورها من خلال التكامل بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة، فضلاً عن إسهام المناهج الدراسية في تقديم معارف علمية ونظرية قادرة على الحد من مظاهر التطرف الفكري. ويتضح دور أعضاء هيئة التدريس على وجه الخصوص عبر المحاور الآتية[٤٢]:

١. الكفاءة العلمية: يسهم تمكّن عضو هيئة التدريس من مادته العلمية وفهمه العميق لمفهوم الأمن الفكري وما يتعارض معه في إيصال الرسائل الصحيحة للطلبة، مما يعزز قدراتهم الفكرية ويحفزهم على تبني القيم الإيجابية.

٢. القدوة الحسنة وتطبيق المعرفة: يتحدد تأثير الأستاذ الجامعي بمدى انسجام سلوكه مع مبادئه، إذ لا يمكن الدعوة إلى التفكير السليم مع وجود تناقض بين القول والفعل. ومن ثمّ، فإن التناقض السلوكي يعد من أبرز التحديات أمام صون الأمن الفكري للطلبة.

٣. تنمية مهارات الحوار: يُناط بأعضاء هيئة التدريس مسؤولية تدريب الطلبة على الحوار البنّاء ومهارات التواصل الفعال، وذلك من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية، بما يعزز قدرتهم على التفاعل الإيجابي مع الآخرين.

٤. تعزيز التفكير النقدي: يمثل التفكير النقدي أداة أساسية لتمييز الحقائق والوصول إلى استنتاجات سليمة. وعليه، ينبغي لأعضاء هيئة التدريس غرس هذه المهارة لدى طلبتهم، بما يمكّنهم من مقاومة الأفكار المنحرفة، وتحليل المواقف، وتقييم المعلومات بدقة وموضوعية.

٥. ترسيخ قيم الولاء والانفتاح: يتحقق ذلك عبر الحوارات الراقية داخل المحاضرات والأنشطة الثقافية، بما يعزز ثقافة الانتماء الوطني والانفتاح على الآخر.

٦. تعزيز الالتزام بالقيم المجتمعية: يسهم الأستاذ الجامعي في غرس احترام القوانين، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وترسيخ الهوية الوطنية، مع تنمية حسّ المسؤولية لدى الطلبة.

٧. توجيه نحو المعرفة الصحيحة: يقع على عاتق عضو هيئة التدريس توجيه الطلبة نحو مصادر المعرفة الموثوقة، وتشجيعهم على اتباعها، مع تحذيرهم من مخاطر التيارات الفكرية المتطرفة والشائعات التي تهدد النسيج المجتمعي.

ومع ذلك، تواجه المؤسسات التعليمية في العراق عدة تحديات في هذا السياق، من أبرز التحديات التي تعيق دور المؤسسات التعليمية في تعزيز الأمن الفكري، هي:

١. البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة: البيئة السياسية في العراق تؤثر بشكل كبير على جودة التعليم وحريته. الصراعات السياسية والأمنية تجعل من الصعب توفير بيئة تعليمية مستقرة تسهم في تعزيز الأمن الفكري. المدارس والجامعات التي تقع في مناطق نزاع قد تكون عرضة للتأثيرات الخارجية التي تشوه البرامج التعليمية(٤٣).

٢. نقص في البنية التحتية التعليمية: الكثير من المؤسسات التعليمية في العراق تعاني من نقص حاد في البنية التحتية، ما يحد من قدرتها على تنفيذ برامج تعليمية فعّالة تهدف إلى تعزيز الفكر النقدي والمواطنة الصالحة. في مناطق معينة، حتى المواد التعليمية الأساسية تظل غير متوفرة، مما يؤثر على جودة التعليم(٤٣).

٣. الضغوط المجتمعية والدينية: في بعض الأحيان، يواجه المعلمون والمناهج الدراسية ضغوطًا من المجتمع والدين، مما قد يقيد حرية التعليم والتفكير النقدي. مثل هذه الضغوط يمكن أن تؤثر سلبًا على المناهج الدراسية وتجعلها أقل مرونة في مواجهة الأفكار المتطرفة(٤٤)

٤. ضعف التدريب المهني للمعلمين: في العراق، إذ يعاني المعلمون من نقص في التدريب المهني المستمر الذي يعزز قدرتهم على استخدام استراتيجيات تعليمية تساهم في تعزيز الأمن الفكري. تأهيل المعلمين لا يزال غير كافٍ لإعدادهم لمواجهة تحديات التعليم في سياق بيئة غير مستقرة (٤٥) .

ثالثاً: المؤسسات الدينية

تمارس المؤسسات الدينية في العراق دورًا حيويًا في تعزيز الأمن الفكري من خلال نشر ثقافة التعايش السلمي والاعتدال. هذه المؤسسات تشمل المساجد، والمراكز الدينية، والهيئات التعليمية الدينية. بفضل تأثيرها الكبير على المجتمع، تسهم في تشكيل الرأي العام وتعزيز القيم التي تحارب التطرف الفكري. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات عدة، أبرزها التأثيرات السياسية الطائفية، التوترات بين المذاهب المختلفة، وصعوبة التكيف مع المتغيرات الاجتماعية.

١. نشر قيم الوسطية والاعتدال: المؤسسات الدينية في العراق تعمل على نشر قيم الاعتدال من خلال خطب الجمعة، المحاضرات، والمناهج التعليمية التي تهدف إلى مكافحة الفكر المتطرف. في هذا السياق، تتعاون المؤسسات الدينية مع منظمات المجتمع المدني والحكومة من أجل تحسين خطاباتها وتعزيز قيم التسامح، وأن المؤسسات الدينية في العراق يمكنها أن تلعب دورًا مؤثرًا في مواجهة خطاب التطرف من خلال تعزيز قيم التعاون والتسامح بين الأديان والمذاهب(٤٦)، وبالرغم من الجهود المبذولة، تواجه هذه المؤسسات تحديات تتعلق بالتحريض الطائفي داخل بعض المناطق، مما يؤدي إلى تقوية الأفكار المتشددة في بعض الأحيان.

٢. تعزيز الانتماء الوطني: تسعى المؤسسات الدينية إلى تعزيز الانتماء الوطني بين العراقيين من خلال التركيز على الثوابت الدينية المشتركة بين الطوائف. هذه المؤسسات تروج لفكرة أن العراق هو وطن لجميع الطوائف، وعلى الجميع العمل من أجل رفعة البلاد بعيدًا عن التوجهات الطائفية، من بين التحديات التي تواجه المؤسسات الدينية في هذا المجال هي تنامي المشاعر الطائفية في بعض المناطق، مما يصعب نشر هذه القيم بين المواطنين(٤٧).

٣. مراجعة المناهج التعليمية الدينية: تقوم بعض المؤسسات الدينية في العراق بإعادة النظر في المناهج التعليمية التي تقدمها المدارس الدينية، بهدف نشر الأفكار المعتدلة ومحاربة الفكر المتطرف، بالرغم من الجهود المبذولة لتعديل المناهج، يواجه العراق تحديات كبيرة تتمثل في مقاومة بعض الفئات المحافظة، التي تعارض تغيير المناهج الدراسية التقليدية التي قد تؤدي إلى إشاعة أفكار متشددة بين الشباب(٤٨).

٤. التعاون مع الحكومة والمجتمع المدني: تسهم المؤسسات الدينية بشكل كبير في تنسيق الجهود مع الحكومة والمجتمع المدني لتطوير برامج تهدف إلى تعزيز الأمن الفكري، يمكن للمؤسسات الدينية أن تلعب دورًا هامًا في معالجة القضايا السياسية والاجتماعية من خلال الحوار والتعاون مع مختلف الأطراف في المجتمع، كما ان التحدي الرئيسي هنا يتمثل في تأثر بعض المؤسسات الدينية بالانقسامات الطائفية التي تعيق التعاون الفعّال بين جميع الأطراف السياسية والدينية(٤٩).

٥. استخدام وسائل الإعلام للتوعية: تعتبر وسائل الإعلام الدينية من الأدوات الهامة التي تستخدمها المؤسسات الدينية في تعزيز الأمن الفكري. من خلال القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، تقوم هذه المؤسسات بتوجيه رسائل دينية تتسم بالاعتدال والتسامح، وهو ما يساهم في تقليص تأثير التطرف في المجتمع، كما تتفاقم

التحديات في هذا المجال بسبب قلة الرقابة على وسائل الإعلام الدينية، ووجود بعض القنوات التي تروج لأيديولوجيات متطرفة(٥٠).

وعليه يمكن القول بأن تجربة العراق تبرز أن معالجة التطرف الفكري تتطلب تنسيقًا فعّالًا بين المؤسسات الأمنية والتعليمية والدينية، ضمن إطار وطني متماسك، فكل محاولة لمعالجة التطرف من زاوية واحدة فقط، دون استحضار الأبعاد المجتمعية والثقافية، تظل قاصرة عن تحقيق نتائج استراتيجية.

المطلب الثاني: دور المؤسسات غير الحكومية

تلعب المؤسسات غير الحكومية دورًا محوريًا في دعم منظومة الأمن الفكري عبر تبني استراتيجيات وقائية قائمة على التثقيف والتوعية المجتمعية، إذ تُسهم في تعزيز قيم المواطنة والتسامح، وتوفير منصات للحوار الفكري بين مختلف الفئات الاجتماعية، ومن خلال ذلك، تُمثل هذه المؤسسات فاعلًا مكمّلًا لجهود الدولة في مواجهة التطرف وبناء بيئة فكرية مستقرة.

اولاً: المنظمات الحقوقية

تلعب المنظمات الحقوقية دورًا عمليًا ومحوريًا في تعزيز الأمن الفكري عبر برامج توعوية، مناصرة تشريعية، رصد وتوثيق انتهاكات الحرية الفكرية، ودعم الضحايا؛ غير أنّ فاعلية هذه المناهج تتأثر بسياقات سياسية وأمنية وقانونية وممولِة، وعليه سيتم عرض الاليات العملية للمنظمات الدولية في تعزيز الامن الفكري(٥١):-

١. التثقيف والتوعية المجتمعية: تنفيذ ورش عمل، مناهج تعليمية بديلة ومحاضرات توعوية تستهدف المدارس، الجامعات، والأسر لتعزيز ثقافة النقد البنّاء والتسامح، إذ تعمل بعض برامج UNDP وUNESCO على إدماج مبادئ التسامح وحقوق الإنسان في برامج التعليم للوقاية من التطرف.

٢. المناصرة التشريعية والإصلاح القانوني: تضغط المنظمات الحقوقية لتعديل تشريعات تقيد حرية التعبير أو تسمح بالاعتقالات التعسفية باسم مكافحة "التطرف"، وتقترح إطارات قانونية تحفظ التوازن بين الأمن واحترام حقوق الإنسان. تؤكد منظّمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة أن سياسات مكافحة التطرف لا بد أن تراعي المعايير الحقوقية لتكون فعّالة.

٣. الرصد والتوثيق وإصدار تقارير ميدانية: توثيق حالات التضييق على الفكر، وحوادث خطاب الكراهية، ومعالجةٍ منهجية للانتهاكات (تقارير دورية، قواعد بيانات)، واستخدام هذه البيانات في حملات مناصرة وتدريب الجهات المحلية. يعتبر الرصد أداة مركزية لكشف الممارسات المضادة للأمن الفكري التي قد تؤدي إلى استقطاب مجتمعي.

٤. الدعم القانوني وحماية المدافعين عن الحقوق: تقديم مساندة قانونية للصحفيين، الأكاديميين، والناشطين المتهمين ظلماً بـ "التحريض" أو "التطرف"، وإنشاء شبكات حماية وعمليات إغاثة قانونية ومهنية. تحمي هذه الخدمات بيئة حرية فكرية آمنة تُشجِّع النقاش المدني.

٥. مبادرات مواجهة خطاب الكراهية على الإنترنت (Counter speech) والشراكات مع منصات التواصل: تنفذ منظمات حقوقية حملات مضادة لخطاب الكراهية وتعمل مع منصات رقمية لتسهيل إزالة المحتوى المتطرّف أو للردّ بمحتوى تصحيحي وبدائل معرفية. مثال على شراكات مدنية–منصّات مبادرات دعم "الخطاب المدني" التي تعمل مع منظمات مجتمع مدني لتقليل انتشار المحتوى المتطرّف.

٦. بناء قدرات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والتعليمية: تدريب قيادات محلية، مرشدين دينيين معتمدين، ومعلمين على أدوات التوعية، وخلق شبكات مجتمعية لالتقاط مبكر لإشارات التطرف ومعالجتها مجتمعيًا، تعمل UNDP على نهج شامل يربط التنمية والحوكمة مع برامج الوقاية.

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك، برامج UNDP الوطنية للوقاية من التطرف يهدف الى دمج الفاعلين المحليين (حكومات، منظمات مدنية، مؤسسات دينية) ضمن خطط وطنية شاملة تتضمن تعليمًا ومبادرات اقتصادية واجتماعية، وتدخلات UNESCO في المدارس، والتي تهدف الى وضع مناهج وقائية تُعزّز التفكير النقدي ومهارات التسامح لدى الطلاب.

ومن أبرز التحديات العملية التي تواجه المنظمات الحقوقية[٥٢]: –

١. تضييق سياسي وقانوني: قوانين "مكافحة الإرهاب" واسعة الغموض تُستَخدم لقمع النشاط الحقوقي، ما يعيق حرية التعبير والتدريب والتوثيق.

٢. مخاطر أمنية فعلية: تهديدات واعتداءات تستهدف العاملين المدنيين والناشطين في بيئات مسلّحة.

٣. نقص التمويل والاستدامة: الاعتماد على مشاريع قصيرة الأجل يقيد التوظيف الاستراتيجي الطويل الأمد في بناء المناعة الفكرية.

٤. ضعف الثقة المجتمعية واتهامات بالانحياز: اتهامات بالارتباط بأجندات خارجية تُضعف قبول برامج التوعية.

٥. التحديات الرقمية: الانتشار السريع للمحتوى المتطرّف عبر المنصات، وصعوبة مراقبته دون المسّ بحرية التعبير.

ثانياً: المجتمع المدني

أن للمجتمع المدني دورًا جوهريًا وعمليًا في تعزيز الأمن الفكري عبر مجموعة مترابطة من الأنشطة: التثقيف، المناصرة، الرصد، إنتاج بدائل معرفية، وحماية الفاعلين المدنيين، كي تصبح هذه الجهود ذات أثر مستدام يجب تهيئة بيئة قانونية داعمة، تمويل طويل الأمد، وشراكات متعددة القطاعات مع آليات قياس أثر واضحة والتي سيتم التطرق لها وكالتالي[٥٣]:–

١. التثقيف وبناء الوعي المعرفي من خلال تصميم برامج تعليمية وورش عمل في المدارس والجامعات والمراكز المجتمعية لتعزيز مهارات التفكير النقدي، التفريق بين الحقائق والآراء، وفهم المبادئ الحقوقية. توصي اليونسكو بإدماج مهارات التفكير النقدي ومناهج التعايش ضمن سياسات التعليم للوقاية من التطرف. ومن النماذج العملية: دورات تدريبية للمعلمين، نوادي نقاش جامعية، حملات توعوية متكاملة تستهدف مجموعات الفئات الأكثر عرضة للتجنيد الفكري[٥٤]. اضافة الى ذلك ضرورة ان يتبع العراق إستراتيجية فاعلة في التعليم والتعلم لإعادة تربية جيل

ناشئ يعتمد مبدأ التسامح وقبول الطرف الآخر، التوعية والتعليم وبناء القدرات يتمثل دوره في مكافحة التطرف على الجانب الوقائي من خلال تنفيذ أنشطة ومبادرات تعليمية وتوعوية بمثابة خطوات استباقية لمواجهة التطرف وتشجيع المجتمع على الحوار والاستدامة مما يجعله اقل عرضة للتطرف(٥٥).

٢. المناصرة والسياسات العامة (Advocacy): ممارسة الضغط من أجل إصلاح تشريعات تقيّد حرية التعبير أو تدمج تعريفات مبهمة لـ "التطرف" تُستخدم لقمع الأصوات المدنية؛ وتقديم بدائل تشريعية تحمي الفضاء المدني وتوازن بين الأمن وحقوق الإنسان.

٣. الرصد والتوثيق كأداة استباقية: توثيق حالات خطاب الكراهية، الانتهاكات التي تؤدي إلى الاستقطاب، وخلق قواعد بيانات تُغذّي حملات المناصرة والبرامج التدخلية. تُمكّن هذه الممارسات من توجيه استجابات مبنية على أدلة بدلًا من افتراضات عامة.

٤. طرح بدائل معرفيّة وإنتاج محتوى تصحيحي (Counter speech): إنتاج محتوى رقمي وتعليمي يعرض تفسيرات بديلة للنصوص والأحداث، والتعاون مع منصات التواصل للحد من انتشار السرديات المتطرفة، وإطلاق حملات «الردّ البنّاء» على المحتوى الضار

٥. بناء شبكات حماية للمستهدفين ودعم الضحايا من خلال إنشاء آليات حماية قانونية ونفسية للصحفيين والناشطين والضحايا، وتوفير استشارات قانونية وإجراءات إغاثة سريعة، وهذا يساعد على الحفاظ على بيئة مدنية آمنة للنقاش الفكري.

٦. الشراكات المتعدّدة القطاعات (Multi-stakeholder partnerships): التعاون مع المدارس، المساجد/الكنائس، الجهات الحكومية الشريكة، ووسائل الإعلام لبناء استراتيجية متكاملة تستهدف مختلف قنوات التأثير. تُظهر الخبرات أن مشاركة المجتمعات المحلية في صياغة السياسات تزيد من قبولها وفعاليتها.

٧. دراسات حالة وأمثلة تطبيقية موجزة: منها برامج UNDP الوطنية لمنع التطرف: دمج المجتمع المدني في تصميم برامج الوقاية، مع تركيز على الاحتياجات المحلية وتضمين آليات لقياس الأثر. وكذلك مشروعات اليونسكو التعليمية: إدراج مناهج تعليمية تعزّز التفكير النقدي والتسامح في عدة بلدان عرضتها اليونسكو كممارسات ناجحة.

٨. مبادرات شبابية رقمية: شبكات شبابية أطلقت حملات counter speech وأدوات رقابية لخفض انتشار الدعاية المتطرفة على الإنترنت نماذج موثّقة في أدلة ممارسات (PVE).

ومن أبرز التحديات العملية التي تواجه المجتمع المدني(٥٦): -

١. الإطار القانوني والسياسي المقيد: قوانين «مكافحة الإرهاب» المبهمة والقيود على حرية التنظيم تحدّ من قدرة المنظمات على العمل بحرّية.

٢. نقص الموارد واستدامة التمويل: اعتماد كبير على مشاريع قصيرة الأمد يقلل من الأثر البعيد الأمد للبرامج التوعوية.

٣. المخاطر الأمنية والرقمية: تهديدات مباشرة ضد ناشطين وقيادات مجتمعية، بالإضافة إلى تحديات في مكافحة المحتوى المتطرف دون المساس بحقوق التعبير.

٤. فجوة ثقة مجتمعية: اتهامات بالانحياز لأجندات خارجية أو عدم التمثيل المحلي تُضعف قدرة البرامج على التأثير.

٥. الافتقار إلى مؤشرات قياس موحّدة: قِلّة أدوات قياس الأثر المعيارية لقياس التغيّر في المواقف والمعرفة المتعلقة بالأمن الفكري.

ثالثاً: الاعلام

أن الإعلام يمتلك قدرة بنيوية على التأثير في تشكيل الوعي الجمعي وتعزيز الأمن الفكري، شرط أن يُمارَس ضمن إطار مؤسسي يستند إلى التربية الإعلامية، وإنتاج خطاب بديل، ورقابة مجتمعية رشيدة، ومن الآليات العملية لدور الإعلام[٥٧]:-

١. التربية الإعلامية والمعلوماتية: تُعد التربية الإعلامية من أهم أدوات الوقاية الفكرية، إذ تمكّن الأفراد من تحليل المحتوى الإعلامي، واكتشاف التضليل، والتعامل النقدي مع مصادر المعلومات، وقد أثبتت الدراسات المقارنة أن إدماج التربية الإعلامية في المناهج التعليمية يسهم في خفض قابلية التجنيد الفكري.

٢. السرديات البديلة والمضادة ويقصد به إنتاج محتوى إعلامي يتسم بالمصداقية والقدرة على الاستجابة للحاجات الهوياتية للشباب يشكّل أحد أهم أساليب المواجهة. فالسرد المضاد لا يقوم فقط على نفي الخطاب المتطرف، بل على تقديم خطاب بديل أكثر إقناعًا وتأثيرًا.

٣. الإعلام الاستقصائي والرصد المعلوماتي إذ تكشف الصحافة الاستقصائية شبكات الدعاية المتطرفة، وتفضح ممارساتها وأساليبها في الاستقطاب، وهو ما يضعف قدرتها على الاستمرار. كما أن الرصد الإعلامي يُنتج قواعد بيانات يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات الوقائية.

٤. التنظيم الإعلامي والشراكات الرقمية حيث تشكّل الشراكات بين الإعلام التقليدي ومنصات التواصل الاجتماعي أحد أبرز آليات مكافحة المحتوى المتطرف، سواء عبر آليات الإزالة أو تقييد الانتشار، مع ضرورة ضمان الشفافية وعدم المساس بحرية التعبير المشروع.

٥. الإعلام المجتمعي المحلي: الذي يمثّل الإعلام المحلي وسيلة مهمة للوصول إلى الفئات الهشة في المناطق المتأثرة بالنزاعات. ومن خلال توظيف خطاب ثقافي قريب من البيئة الاجتماعية، يصبح أكثر قدرة على التأثير المباشر في إدراك الأفراد.

ومن ابرز التحديات التي تواجه الاعلام في تعزيز الامن الفكري هي: -

١. التوتر بين الأمن وحرية التعبير: أي تقييد مفرط للمحتوى قد يتحول إلى أداة للرقابة السياسية.
٢. الانتشار السريع للمعلومات المضللة: يعزز من قدرة الخطابات المتطرفة على الانتشار.
٣. قصور التمويل والاستدامة: غالبية الحملات الإعلامية لمكافحة التطرف قصيرة المدى، ما يقلل من أثرها.
٤. غياب مؤشرات التقييم المعيارية: ضعف الأدوات المنهجية لقياس أثر الحملات الإعلامية.

٥. الفجوة الثقافية واللغوية: غياب محتوى يتناسب مع السياقات المحلية يضعف من فاعلية الرسائل الوقائية.

٦. ختامًا، يتضح أن المؤسسات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني والإعلام، تشكل ركيزة أساسية في تعزيز الأمن الفكري ومواجهة مظاهر التطرف. إذ تسهم هذه الفواعل من خلال نشر الوعي الحقوقي والثقافي وترسيخ قيم التسامح والتعددية في بناء حصانة مجتمعية ضد الفكر المتطرف. ومن ثم، فإن تفعيل أدوارها بشكل تكاملي مع المؤسسات الحكومية يمثل شرطًا جوهريًا لتحقيق استقرار اجتماعي وأمني مستدام.

الخاتمة:

في ضوء ما تناولته الدراسة من تحليل لواقع الأمن الفكري في العراق، والدور الذي تؤديه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفكر المتطرف، يمكن القول إن الأمن الفكري يمثل اليوم أحد أهم أركان الأمن الوطني، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ما لم يتحقق الأمن في المجال الفكري والثقافي. فقد أظهرت الدراسة أن التطرف لا ينشأ من فراغ، بل هو نتاج بيئة معقدة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، مما يجعل مكافحته مسؤوليةً مشتركة تتجاوز حدود المؤسسات الأمنية لتشمل جميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

الاستنتاجات:

استنتج البحث أن المؤسسات الحكومية، على الرغم من جهودها في صياغة السياسات والخطط الوطنية لتعزيز الفكر المعتدل، ما زالت تواجه تحديات تتعلق بضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، وبطء التنفيذ، وقلة التكامل مع المبادرات المدنية. وفي المقابل، أظهرت منظمات المجتمع المدني قدرًا من المرونة والقدرة على التواصل المباشر مع شرائح المجتمع، لكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى الدعم المؤسسي والتمويل الكافي الذي يضمن استمرارية برامجها التوعوية.

وبناءً على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الفكري في العراق يتطلب بناء استراتيجية وطنية شاملة تقوم على تكامل الأدوار بين المؤسسات الرسمية والأهلية، وتعتمد على محاور أساسية تشمل: تطوير المناهج التعليمية لترسيخ قيم الاعتدال والتسامح، وتفعيل دور وسائل الإعلام في نشر الوعي، وتعزيز الخطاب الديني الوسطي، إلى جانب دعم البرامج الثقافية والشبابية التي تسهم في تحصين العقول من الانجراف نحو التطرف.

إن الأمن الفكري ليس مهمة مؤقتة أو رد فعل تجاه الأزمات، بل هو مشروع وطني طويل الأمد يقوم على الاستثمار في الإنسان وتنمية وعيه وقدرته على التفكير النقدي. ومن هنا، توصي الدراسة بضرورة تفعيل الشراكة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ضمن إطار تشريعي وتنفيذي متكامل، يسهم في بناء منظومة فكرية آمنة ومستقرة، تُعزز الوحدة الوطنية وتُرسخ قيم المواطنة والتعايش في المجتمع العراقي.

التوصيات:

١. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية وغير الحكومية من خلال إنشاء هيئة أو مجلس وطني للأمن الفكري يتولى التخطيط والمتابعة والتقييم الدوري لبرامج مكافحة التطرف، لضمان تكامل الجهود وعدم تكرارها.

٢. إصلاح المناهج التعليمية والخطاب الديني والإعلامي بما يعزز قيم المواطنة والتسامح واحترام التنوع، مع إدماج مفاهيم الأمن الفكري في التعليم العام والجامعي لتنمية التفكير النقدي لدى الأجيال الجديدة.

٣. دعم وتمكين منظمات المجتمع المدني عبر توفير التمويل اللازم والتدريب وبناء القدرات، لتمكينها من تنفيذ مبادرات توعوية فعّالة في البيئات المحلية، خاصة في المناطق التي تشهد هشاشة فكرية أو اجتماعية.

٤. تطوير نظام وطني لمؤشرات الأداء يتيح قياس أثر الأنشطة الحكومية وغير الحكومية على الأمن الفكري بشكل دوري ومنهجي.

٥. دعم تأسيس مراكز بحثية عراقية مستقلة تعنى بتحليل الظواهر الفكرية المتطرفة وتقديم حلول مبتكرة قائمة على أدلة علمية.

قائمة المصادر:

١. احمد علي مجدوب. الامن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه. الرياض: مكتبة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٩، ص٤٧.

٢. ابن منظور. لسان العرب. ج ١. بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٨، ص١٣.

٣. إبراهيم مصطفى واخرون، معجم الوسيط، ج٢، بيروت: دار الدعوة ،٢٠٠١، ص٦٩٨.

٤. نبيلة داوود. الموسوعة السياسية المعاصرة. القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٩٢-٩١.

5. Benjamin Miller. "the concept of security: should it be redefined?" Journal of Strategic Studies ،June, 2001: p.16.

6. Webster New World Dictionary. 1982. p 1288.

٧. المنجد في اللغة العربية المعاصرة. المجلد ط٢ . بيروت: دار المشرق، ٢٠٠م، ص١١٠٤.

٨. طه جابر العلواني. الازمة الفكرية المعاصرة. الولايات المتحدة الامريكية: المعهد العالي للفكر الاسلامي، ٢٠١٠،ص٢٧.

٩. خالد العتيبي الرياض. الامن الفكري: المفهوم والاهمية. الرياض: دار النشر العربية، ٢٠٢٠، ص ٤٥.

١٠. دور التعليم في تعزيز الامن الفكري. جدة: المركز الاكاديمي، ٢٠١٨، ص ١١٢.

١١. رنا مولود شاكر. "الأمن الفكري والإرهاب/ العراق نموذجا." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كانون الاول, ٢٠١٩، ١٢٥.

١٢. مخلد إبراهيم الزعبي و أمين محمد الماضي. "دور الامن الفكري في الوقاية من التطرف." المجلة العربية للنشر العلمي، ٢٠٢٢، ٣٣.

١٣. عبدالرحمن معلا اللويحق. الامن الفكري ماهيته وضوابطه. مركز الدراسات، ٢٠٠٤، ص٦٠.

١٤. جعفر جابر جواد. "الامن الفكري واثره في الفرد والمجتمع." مجلة كلية التراث الجامعة، ١٨ ٤, ٢٠٢٤، ص٢٣٢.

١٥. خالد العتيبي. الامن الفكري: المفهوم والاهمية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

١٦. خالد العتيبي. الأمن الفكري في المجتمعات الإسلامية: دراسة تحليلية. الرياض: دار الفكر العربي، ٢٠٢٣، ص٤٥.

١٧. عبدالله الغامدي. التعليم والامن الفكري: نحو مناهج تحصينية. جدة: المركز الاكاديمي، ٢٠٢٢، ص ٧٨.

١٨. سارة الخطيب. التنشئة الاجتماعية والأمن الفكري. بيروت: دار الفكر العربي، ٢٠٢١، ص ١١٢.

١٩. صلاح حسن احمد. "دور الامن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، المجلد٤، العدد ٢, ٢٠١٥: ص ٥٢٨-٥٢٩.

٢٠. ناصر الشريف. الاعلام الرقمي وتأثيره على الامن الفكري. أبو ظبي: مركز الدراسات الإعلامية، ٢٠٢٣، ص١٠١.

٢١. جعفر جابر جواد. "الامن الفكري واثره في الفرد والمجتمع." مجلة كلية التراث الجامعة، جامعة التراث، العدد ٣٩, ٢٠٢٤، ص٢٣٢.

٢٢. عبدالرحمن السديس. الشريعة الاسلامية ودورها في تعزيز الامن الفكري. الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية، ٢٠٠٥.

٢٣. رنا مولود شاكر. "الأمن الفكري والإرهاب/ العراق نموذجا." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، المجلد ١٦، العدد٦٨، ، كانون الاول, ٢٠١٩: ١٢٥.

٢٤. محمد سعادي. الارهاب الدولي بين الغموض والتأويل. الجزائر: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص١٤٥.

٢٥. ابراهيم ناصر. التربية الاخلاقية. عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٤، ص١٥.

٢٦. احمد الجهيني، محمد مصطفى، الإسلام والأخر، الهيئة المصرية العامة للكتب، مصر، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٣٤.

٢٧. عبد الحسين شعبان. "التطرف والارهاب إشكاليات نظرية وتحديات عملية." مجلة مراصد، مكتبة الإسكندرية، كراسات علمية ٤٢، ٢٠١٧، ص١٠-١١.

٢٨. اسماعيل سراج الدين. التحدي رؤية ثقافية لمجابهة التطرف العنيف. الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٥، ص٩.

٢٩. بوداود محمد، بلعباس فاروق، الامن الفكري العربي، مقوماته، ابعاده، ومهدداته، مجلة السياسة العالمية، الجزائر، المجلد ٧، العدد٢، ٢٠٢٣، ص ص ٧١-٧٢.

٣٠. احمد مزاحم هادي. العوامل الاجتماعية ودورها في تغذية الفكر المتطرف لدى الشباب، ٢٠٢٣. متوفر على الرابط :\ (https://www.alnahrain.iq/post/952تاريخ الزيارة ٢-٦-٢٠٢٥)

٣١. عامر حميد حسن. "الامن الفكري والتطرف- دراسة في الاسباب وسبل الوقاية." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ١٤، العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني، ٢٠٢٥، ص ص ٥٨-٥٩.

32. Witty, D. The Iraqi Counter Terrorism Service. 2015. Available at the link .https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/david-witty-paper_final_web.pdf.(Date of visit 6-6-2025)

33. Middle East Institute. Maintaining the Best Thing the US Built in Iraq: Continued Support for the Iraqi Counterterrorism Service. 2023. Available at the link https://www.mei.edu/publications/maintaining-best-thing-us-built-iraq-continued-support-iraqi-co. (Date of visit 18-6-2025)

34. International Peace Institute. A New Approach? Deradicalization Programs and Counterterroris. 2012. Available at the link : https://www.ipinst.org/wpcontent/uploads/publications/a_new_approach_epub.pdf. (Date of visit 18-6-2025)

35. Scialabba, M. "Rehabilitation or Recidivism? A Meta-Analysis of Deradicalization in MENA Prisons." Journal of Counter-Terrorism Studies, 2024, pp 33–51.

36. United Nations Office of Counter-Terrorism. UNOCT Enhances Human Rights in Counter-Terrorism Investigations in Iraq. 2024. Available at the link : https://www.un.org/counterterrorism/events/unoct-enhances-human-rights-counter-terrorism-investigations-iraq. (Date of visit 26-6-2025)

37. NATO. Capacity Building in Iraq: NATO Missio. 2023. Available at the link : https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_77646.htm. (Date of visit 29-6-2025)

38. Congressional Research Service. Iraq and U.S. 2023. Available at the link :https://www.congress.gov/crs-product/R47229. (Date of visit 2-7-2025).

39. OSCE. Whole-of-Society Approach to Preventing Violent Extremism. 2020. Available at the link :https://www.osce.org/files/f/documents/a/7/444340_0.pdf. (Date of visit 2-7-2025).

40. UNDP. Preventing Violent Extremism by Promoting Inclusive Development. 2016. Available at the link : https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/Discussion%20Paper%20-%20Preventing%20Violent%20Extremism (Date of visit 7-7-2025).

٤١. عمر فرحان حمد، و علي رمضان صالح. "دور المؤسسات الحكومية والمجتمعية في تعزيز الامن الفكري." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد١٤، العدد خاص بوقائع المؤتمر الثاني، ٢٠٢٥ ، ص ص٢٨٤-٢٨٥.

42. UNICEF. Education in Iraq: Challenges and Opportunities. 2021. https://www.unicef.org/iraq/education. (Date of visit 7-7-2025).

43. Al-Rawi, A. "Challenges of Educational Development in Iraq: An Overview. l Studies." Iraqi Journal of Educationa, 2020، pp 22-36.

44. Fadel, M. "Religious Pressure and its Impact on the Educational System in Iraq." International Journal of Educational Research, 2020، pp 44-56.

45. R. Hassan. " Teacher Training and its Role in Enhancing Intellectual Security in Iraq." Journal of Educational Development ،2022 ،pp 58-70.

٤٦. ياسر غازي حسن، دور الامن الفكري في تعزيز السلم المجتمعي ومواجهة التطرف في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، مجلد ١٤، العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني، ٢٠٢٥، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

٤٧. بشار فتحي جاسم العكيدي. تعزيز الأمن الفكري في العراق من خلال المؤسسات الدينية. مركز الدراسات العربية، ٢٠٢١، ص ص ٥٠-٦٥.

٤٨. محمود. "إعادة النظر في المناهج الدراسية الدينية في العراق لمكافحة التطرف." مجلة العلوم التربوية، ٢٠١٩، ص ص ٩٧-١١٠.

49. Middle East Institute. Maintaining the Best Thing the US Built in Iraq: Continued Support for the Iraqi Counterterrorism Service. 2023. Available at the link : https://www.mei.edu/publications/maintaining-best-thing-us-built-iraq-continued-support-iraqi-co. (Date of visit 11-7-2025).

٥٠. اسماعيل سراج الدين. التحدي رؤية ثقافية لمجابهة التطرف العنيف. الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٥، ص٩.

٥١. رنا عبدالرحمن موسى عامر، و ابراهيم المنشاوي. دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الانسان، المركز الديمقراطي العربي، ٢٥ سبتمبر, ٢٠٢٢. متوفر على الرابط : https://democraticac.de/?p=84988 . (تاريخ الوصول ٦/٤/٢٠٢٥).

٥٢. محمد عبدالعزيز. الواقع الصعب للمنظمات الاهلية في العالم العربي. ١١ ديسمبر, ٢٠١٧. متوفر على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-alrby?utm_source=chatgpt.com(تاريخ الزيارة ٦- ٤- ٢٠٢٥).

٥٣. حازم صباح احميد، و عماد وكاع عجيل. "منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق." مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد ٩، العدد١، ٢٠٢٠، ص ص ٦٧-٧١.

٥٤. محمد عودة فلاح الطرمان، و فايز عبدالقادر المجالي. "دور مؤسسات المجتمع المدني الاردنية في مواجهة التطرف." مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مؤتة، المجلد٦، العدد ٩، ٣٠ اغسطس, ٢٠٢٢، pp ١٣٧-١٣٨.

٥٥. عمار سعدون البدري. ٢٠٢٤. التعايش والسلم الاهلي في العراق ما بعد تنظيم داعش الارهابي. المجلة السياسية والدولية. العدد(٦١). كلية العلوم السياسية.الجامعة المستنصرية. ص ٥٣١.

٥٦. محمد عودة فلاح الطرمان، و فايز عبدالقادر المجالي. "دور مؤسسات المجتمع المدني الاردنية في مواجهة التطرف." مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ٣٠ اغسطس, ٢٠٢٢، ص ص ١٣٧-١٣٨.

٥٧.زينب عادل مرعي. "التطرف الفكري وتأثيره في الاستقرار المجتمعي (دراسة نظرية في الاسباب والمعالجات)." مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، ايلول, ٢٠٢٥، ص ص ١٢١٠-١٢١٢.